CP 12529

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517 700 Câbles: AU, ADDIS ABABA

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الخامسة والعشرون
ملابو، غينيا الاستوائية، 20-24 يونيو 2014

الأصل: فرنسي

EX.CL/828 (XXV)v

تقرير اللجنة الفرعية
للجنة الممثلين الدائمين للتعاون المتعدد الأطراف
يناير – يونيو 2014

مقدمة:

1. عقدت اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين حول التعاون متعدد الأطراف خلال الفترة قيد البحث عدة اجتماعات برئاسة صاحب السعادة السيد أحمد عوض ساكين، سفير جمهورية تشاد ،خصصت ، من جهة، التحضيرات للقمة الأفريقية – الأوروبية الرابعة وللاجتماع الوزاري الأول لمؤتمر طوكيو الدولي الخامس حول التنمية في أفريقيا ، ومن جهة أخرى لمراقبة تنفيذ نتائج القمة الأفريقية – العربية الثالثة وبالتعاون مع لجنة تنسيق الشراكة الأفريقية – العربية، حضرت اللجنة الفرعية الاجتماعات التي تم تنظيمها في إطار الشراكات المختلفة. ويقدم التقرير الحالي نظرة عامة على جميع هذه الأنشطة. ويبرز كذلك الصعوبات المختلفة التي واجهت اللجنة الفرعية حول التعاون متعدد الأطراف، وقسم إدارة تنسيق الشراكات . وفي الأخير يقدم توصيات تؤدى المصادقة المحتملة عليها من طرف الأجهزة السلطات العليا في توضيح الرؤية والفهم للشراكات الإستراتيجية القائمة مع مختلف الشركاء . ويستجيب التقرير الحالي من حيث المنهجية ، لرؤية على ثلاثة مراحل، تصنف كل شراكة وفق الملامح التالية: والأنشطة التي يتم القيام بها والصعوبات التي تواجه التوصيات.

أ. أفريقيا – الاتحاد الأوروبي

2. تميزت الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، خلال الفترة قيد البحث بالتحضيرات وعقد القمة الأفريقية – الأوروبية الرابعة في بروكسل ببلجيكا يومي 2 و 3 أبريل 2014. وقد شاركت في المرحلة الأولي التحضيرات، اللجنة الفرعية للتعاون متعدد الأطراف واللجنة الأفريقية ومفوضية الاتحاد الأفريقي . وفي المرحلة الثانية توزعوا على مستوى اجتماع كبار المسؤولين للجنة التوجيه الأفريقية – الأوروبية المشتركة المنعقد في بروكسل خلال الأسبوع الذى سبق القمة.

3. على المستوى الأول من التحضيرات،عقدت اللجنة الفرعية عدة اجتماعات مع لجنة التوجيه الأفريقية للاتفاق على المجالات الرئيسية ذات الأولوية بالنسبة للشراكة، وبحث الوثائق التى تتوج أعمال القمة ،مثل الإعلان الرئيسي والإعلانات المنفصلة حول الهجرة والزراعة والتقلبات المناخية وأجندة التنمية لما بعد 2015 والتجارة والصناعة وتقرير التقييم /الحصيلة وآفاق المستقبل وخطة العمل. وعقدت اجتماعات كذلك لاطلاع لجنة الممثلين الدائمين على وضع التحضيرات للقمة الأفريقية – الأوروبية الرابعة.

4. يتعلق المستوى الثانى من التحضيرات باجتماع كبار المسؤولين المنعقد في إطار لجنة التوجيه الأفريقية – الأوروبية المشتركة تمهيدا للقمة. وقبل هذا الاجتماع المنعقد في بروكسل من 24 إلى 28 ابريل 2014،كان سعادة السيد حمادي ميمو، سفير الجمهورية الإسلامية الموريتانية، بحكم منصبه، قد ترأس اجتماعا للتشاور للجنة التوجيه الأفريقية يوم 23 ابريل 2014، بغية تحديد خط توجيهى، يضمن احترامه التماسك والاتساق في موقف الاتحاد الأفريقي.

5. أظهر اجتماع كبار المسؤولين أوجه تباين عديدة بين مواقف الاتحاد الأفريقي ومواقف الاتحاد الأوروبي حول مجموعة من النقاط من بينها:

(1) الآلية المؤسسية المتعلقة بتنفيذ خطة العمل

6. رفض الجانب الأوروبى الآلية المؤسسية للتنفيذ المعمول بها حتى الآن. وأشار في البداية إلى القيود الإجرائية المتعلقة باستخدام مفهوم "خطة العمل" في ضوء القرارات الصادرة عن قمة لشبونه فى2007 التى تقدم كل خطة عمل للبرلمان الأوروبى للمصادقة عليها . ولأسباب تتعلق بالإجتهاد والفعالية ،ينبغى أن يستبدل مفهوم "خطة العمل" بمصطلح بديل. وأقترح الجانب الأوروبي كذلك استبدال مجموعات الخبراء المشتركة غير الرسمية بهيكل آخر نظرا للنتائج المحدودة التي توصلت إليها.

7. قدم الجانب الأفريقي ملاحظتين ردا على هذه المواقف الأوروبية. أولا، إن رفض "مفهوم خطة العمل قد يؤدى إلى تراجع بالنسبة لمكاسب الشراكة الأفريقية –الأوروبية

السابقة، نظرا إلى أن الإشارة إلى خطة العمل تتطلب نهجا محدداً فيما يتعلق بترجمة ذلك إلى الأنشطة المتفق عليها في إطار الشراكة. ثم إنه ،في حالة عدم توفر تقييم رسمي لأنشطة الشراكة خلال الفترة قيد البحث ، فإن الحكم على أداء مجموعات الخبراء المشتركة سيكون محفوفا بالمخاطر. وبالعكس يرى الجانب الأفريقي أن مجموعات الخبراء المشتركة ينبغى أن تخرج من الصيغة غير الرسمية وتستفيد من وضع رسمي.

8. بشأن هذه النقطة الأولى،التزم الطرفان باختراع آليات أكثر ابتكارا وأكثر مرونة موجهة نحو تحسين تنفيذ الأنشطة المتفق عليها. كما اتفقا على استبدال مفهوم "خطة العمل" بمصطلح جديد وهو "خارطة الطريق".

(2) النظر في الإعلانات المنفصلة

9. إضافة إلى البيان الرئيسى الذى يتوج جميع أعمال القمة ،قدم الجانب الأوروبى للبحث والإعتماد المحتمل من طرف الجانب الأفريقي إعلانات منفصلة هي على التوالي حول (أ) أجندة التنمية لما بعد 2015؛ (ب) تغير المناخ؛ (ج)الزراعة؛ (د) الهجرة ، التنقل والعمل، و(هـ) التجارة والصناعة ورفض الجانب الأفريقي مشاريع الإعلانات هذه، باستثناء تلك المتعلقة بالهجرة والتنقل لسببين رئيسيين هما: عدم استكمال صياغة الموقف الموحد حول هذه المسألة بموضوع الإعلان وعدم التوافق بين مشروع الإعلان والمصالح الأساسية لأفريقيا.

(3) الدعوات للمشاركة في القمة

10. بخصوص مسألة الدعوات، أراد ممثل الاتحاد الأوروبي أن يبرز جهود الاتحاد الأوروبي من أجل الاستجابة لطلب الاتحاد الأفريقي بخصوص الدعوات. وهكذا وافق الاتحاد الأوروبي على مبدأ دعوة الرئيس السوداني ،وطلب أن تكون الدعوة موجهة إليه من طرف رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية ، بوصفه الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي. وتم إرسال بطاقة دعوة إلى رئيس جمهورية زيمبابوي. غير أن حرمه لن تمنح لها تأشيرة دخول. في أعقاب هذه الإيضاحات. قرأ عضو من الاتحاد الأفريقي بيان لجنة الممثلين الدائمين الصادر عن دورتها المنعقدة في 26 مارس2014 حيث اقترحت

إمكانية تأجيل القمة الأفريقية – الأوروبية الرابعة. ودفعت هذه القراءة رئيس لجنة الممثلين الدائمين ،سعادة السيد حمادي ميمو، إلى التذكير بالولاية القانونية للجنة الممثلين الدائمين التى تتمثل مهمتها الأساسية في تنفيذ القرارات الصادرة عن رؤساء الدول والحكومات.

(4) التمثيل على مستوى الإجتماع الوزارى

11. على أساس التجارب الماضية، أستفسر الجانب الأفريقي عن عدد الوزراء الأوروبيين الذين أكدوا مشاركتهم في الاجتماع الوزاري ، محذرا من أنه في حالة تمثيل الاتحاد الأوروبي بموظفين، فإن وزراء الاتحاد الأفريقي لن يحضروا الاجتماع لأسباب تتعلق بالتوازن البروتوكولي. ومن جهة أخرى ، أعرب الجانب الأفريقي عن أسفه لكون القاعة المخصصة لاستقبال الاجتماع الوزاري قد صممت وفق صيغة 1+1.

(5) أقتصر الاجتماع الوزاري ،جدول أعماله في الأخير على بحث قضايا السلم والأمن فقط على حساب جدول الأعمال المقرر أصلا.

12. الصعوبات الرئيسية التي تمت مواجهتها على مستوى اجتماع كبار المسؤولين هي على النحو التالي:

(أ) خلال المفاوضات مع الجانب الأوروبى ، لم يكن الجانب الأفريقي مدعوما بخبرائه الفنيين حول مختلف المسائل المطروحة للنقاش في حين كانت مجموعات الخبراء الأوروبيين تتناوب حسب المسائل المطروحة للنقاش.

(ب)واجهت لجنة التوجيه الأفريقية صعوبات جمة في عقد اجتماعات مغلقة من أجل التشاور بسبب عدم وجود مترجمين فوريين.

13. حملت نتائج القمة الأفريقية – الأوروبية الرابعة طابع الاجتماعات التحضيرية .وهكذا، وبعد رفض الإعلانات المنفصلة تمت صياغة الأحكام الأصلية للإعلان الرئيسي وخارطة الطريق من جديد لتشمل العناصر التوافقية الواردة في الإعلانات المنفصلة.

14. تميزت القمة أساسا بثلاث دورات تتعلق على التوالى ب (أ) السلم والأمن؛(ب) الازدهار؛(ج) الشعوب.

أكدت القمة التزام الطرفين بمتابعة الأهداف المدرجة ضمن الإستراتيجية المشتركة لأفريقيا والاتحاد الأوروبي لعام 2007. واعترفت بأن السلم والأمن والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان أمور تشكل المكونات الأساسية للشراكة التي تتطور على نحو كبير، وتتجاوز الاعتبارات المالية ، لتتضمن انشغالات الشعوب في مجال التوظيف وظروف الحياة، إلخ. واتفق الطرفان على تحسين طرق تنفيذ الإستراتيجية المشتركة ووضع استراتيجية مبنية على النتائج. وتوجت الأعمال باعتماد الإعلان ، وخارطة الطريق، والإعلان المنفصل حول الهجرة والتنقل.

15. أكد الإعلان مجددا تصميم الطرفين على إعطاء قوة دفع جديدة لشراكتهما والإتفاق على تعبئة الموارد اللازمة لذلك، كما أكدا اقتناعهما بأن التجارة والاستثمار والتكامل الاقتصادي الأقوى لكل من قارتيهما، أمور تساهم في تسريع النمو. وأكد الطرفان على المكانة المركزية التي تحتلها الشعوب في إطار الشراكة، وفي هذا الصدد ، التزما بمنحها الفرص التى هى بحاجة إليها.

16. اتفق الطرفان ضمن خارطة الطريق 2014-2017،على إدخال المزيد من التحسينات على تنفيذ الإستراتيجية المشتركة ،في ضوء التجارب والتطورات في إفريقيا، وأوروبا وعلى مستوى العالم ، وأيضا على التركيز على المجالات ذات الأولوية، لمبادرات مشتركة على المستوى الإقليمي والقاري والعالمي ، في مجالات المصالح المشتركة لأفريقيا والاتحاد الأوروبي. وهذه المجالات هي :

- السلم والأمن
- الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان
- التنمية البشرية
- التنمية المستدامة والشاملة، النمو والتكامل الإقليمي
- القضايا العالمية الناشئة

17. سيكون تنفيذ الإجراءات الواردة في خارطة الطريق موضع تقييم في إطار المنتديات السنوية المشتركة التي ستحل محل فريق العمل المشترك الحالى ،مع مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالشراكة.

18. اتفق الطرفان كذلك على مواصلة وتعميق الحوار السياسى والتعاون. ويتواصل عقد مؤتمرات القمة والاجتماعات الوزارية واجتماعات الأقران بين المفوضتين وكذلك الاجتماعات بين مجلس السلم والأمن واللجنة السياسية والأمنية في الإطار المتفق عليه خلال قمة القاهرة. وسيكون الحوار الأفريقي – الأوروبي مقترنا باتصالات منتظمة رفيعة المستوى بين القادة الإفريقيين والأوروبيين بشأن التحديات المشتركة والأوضاع المتأزمة .

19. ستعقد القمة الإفريقية– الأوروبية الخامسة في أفريقيا في 2017.

التوصيات

20. في ضوء الصعوبات المذكورة يوصى بما يلى:

(1) خلال المفاوضات المقبلة ، ينبغي إشراك خبراء المفوضية بانتظام من أجل ضمان مراعاة أفضل لمصالح أفريقيا في معالجة المواضيع قيد النقاش؛

(2) ينبغي أن تتنقل لجنة التوجيه الأفريقية، بصحبة فريق المترجمين الفوريين قدر الإمكان ،من أجل تسهيل عقد الإجتماعات المغلقة؛

(3) ينبغى أن تقدم لجنة الممثلين الدائمين للأجهزة العليا، الوثائق النهائية للقمة الأفريقية – الأوروبية الرابعة، للمصادقة عليها، وهي الإعلان الرئيسي، خارطة طريق الإعلان المنفصل حول الهجرة والتنقل؛

(4) يطلب من اللجنة ،بالتعاون الوثيق مع اللجنة الفرعية حول التعاون متعدد الأطراف ولجنة التوجيه، اتخاذ كافة التدابير اللازمة للمتابعة المتسقة والفعالة لتنفيذ خارطة الطريق؛

(5) يطلب من لجنة الممثلين الدائمين، إجراء مشاورات ترمي إلى تحديد الدولة العضو التي تستضيف القمة الإفريقية– الأوروبية الخامسة، وتقديم اقتراح حول موعد انعقاد القمة.

ب. مؤتمر طوكيو الدولى الخامس

21. ركزت اللجنة الفرعية أكثر على التحضير للإجماع الوزارى الأول. وفي أعقاب القرار الصادر عن لجنة الممثلين الدائمين لتعيين الكاميرون كدولة مضيفة، وجه المنظمون جميعهم في طوكيو باليابان يوم 14 مارس 2014 في إطار الأمانة المشتركة .وكان الهدف من هذا الاجتماع هو الاتفاق على مشروع مصفوفة التنفيذ لترجمة خطة عمل يوكوهاما 2013– 2017 المعتمدة خلال قمة مؤتمر طوكيو المعنى بالتنمية في أفريقيا في يونيو 2013 في اليابان ،إلى أفعال ملموسة. وكانت اللجنة الفرعية قد شاركت، من خلال ممثليها، في الاجتماع المذكور، الذى حضرته أيضا المفوضية والسلك الدبلوماسي المعتمد في طوكيو.

22. عقدت اللجنة الفرعية بعد ذلك اجتماعا ناقشت خلاله مشروع مصفوفة تنفيذ خطة عمل يوكوهاما واقترحت تعديلات على مشاريع جدول أعمال اجتماع كبار المسؤولين، والاجتماع الوزاري المقرر عقدهما في ياوندي بالكاميرون من 3 إلى5 مايو 2014.

23. تمهيدا للإجماع الوزاري ،انعقد اجتماع كبار المسؤولين يوم 3 مايو 2014. كان هدفه الأساسى هو بحث الوثائق التي ستتمخض عنها الاجتماعات الوزارية، وهى مصفوفة تنفيذ خطة عمل يوكوهاما 2013–2017، وملخص المصفوفة والتوجيهات بشأن تقرير المرحلة السنوية لمؤتمر طوكيو الدولى الخامس المعنى بالتنمية في إفريقيا. وتناول اجتماع المنظمين المشتركين المنعقد قبل اجتماع كبار المسؤولين، دعوة دولة خاضعة لعقوبة من قبل الحكومة اليابانية، وهي مصر. وذكرت المفوضية بما تضمنته المذكرة الشفهية التي كانت قد وجهتها إلى سفارة اليابان، تنفيذا لتعليمات من اللجنة الفرعية حول التعاون متعدد الأطراف ، مؤكدة موقف الاتحاد الأفريقي، ومفاده أنه ينبغي توجيه الدعوة

إلى جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، بدون استثناء للمشاركة في الاجتماع الوزاري، ماعدا الدول التي تخضع للعقوبات.

قدم المنظمون المشتركون الآخرون حجة تستند إلي الطبيعة الخاصة لمؤتمر طوكيو الدولي المعنى بالتنمية في أفريقيا الذى لا يمكن تعريفه كشراكة بين الاتحاد الأفريقي واليابان نظرا لتنوع العناصر الفاعلة المشتركة فيه. وفي هذا الصدد لن يكون للاتحاد الأفريقي الحق في إخضاع سير عمل مؤتمر طوكيو الدولي المعنى بالتنمية في أفريقيا لاحترام الإجراءات الداخلية، لأن جميع العناصر الفاعلة الأفريقية في مؤتمر طوكيو الدولى المعنى بالتنمية في أفريقيا ليسوا أعضاء" في الاتحاد الأفريقي. وفي ضوء منطق هذه الحجة، لوحظ أن بعض الاجتماعات الوزارية لمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، قد عقد في دولة أفريقية غير عضو في الاتحاد الأفريقي ،الأمر الذي لم يمنع الاتحاد الأفريقي من أن يكون ممثلا على مستوى رفيع.

24. أثيرت قضيتان رئيسيتان خلال اجتماع كبار المسؤولين . تعلقت الأولى بالرئاسة المشتركة للاجتماع. من كان يحق له أن يشترك في الرئاسة مع اليابان؟ رئيس لجنة الممثلين الدائمين أو ممثل الدولة المضيفة؟ وأوضح ممثل موريتانيا أنه نظرا لعدم تمكن وزير الشؤون الخارجية الموريتانى ، رئيس المجلس التنفيذي ، فإن ممثل الدولة المضيفة يمكنه تولى الرئاسة المشتركة لاجتماع كبار المسؤولين ، وبعد ذلك الاجتماع الوزاري. وتمثل الانشغال الثاني في المسألة المتعلقة بالتناوب على عقد قمة مؤتمر طوكيو الدولي المعنى بالتنمية في أفريقيا تنفيذا للقرار ذي الصلة للمجلس التنفيذي. فأكد ممثل الحكومة اليابانية مجددا رغبة بلاده في احترام هذ المبدأ. وتم بارتياح وبشكل جماعي، تقبل اقتراح يرمى إلى تقليص دورة انعقاد القمة من 5 إلى 3 سنوات واتخذ قرار لتعميق التفكير في هذا الموضوع وتحديد الطرق العملية من أجل تنفيذ هذا الاقتراح. واستعرض اجتماع كبار المسؤولين جدول أعماله، وهو بحث الوثائق التحضيرية للاجتماع الوزارى.

25. صادق الاجتماع على الوثائق المعتمدة سابقا من قبل كبار المسؤولين كوثائق نهائية للاجتماع. وتمت هيكلته في ثلاث جلسات علنية متمحورة حول (1) وضع تنفيذ خطة

عمل يوكوهاما؛(2)الزراعة والأمن الغذائي والتغذوى ؛(3) أجندة التنمية لما بعد 2015. وكرست جلسة خاصة حول تمكين النساء والشباب.

26. فيما يتعلق بالصعوبات التي تمت مواجهتها، تجدر الإشارة إلى أن معظم الأنشطة المتعلقة بقسم إدارة وتنسيق الشراكات لم ترصد لها ميزانية لسنة 2014. ويظل تحقيق الأهداف المنوطة بالقسم يمثل إشكالية. ونظرا لهذه الصعوبة المرتبطة بالميزانية ،تم تقليص عدد أعضاء الوفد المقرر أن يشارك في الاجتماع الوزاري الأول في ياوندي إلى أقل حد ممكن. الأمر الذى سيكون له بالتأكيد انعكاس على متابعة تنفيذ مصفوفة خطة العمل فيما يتعلق بالأنشطة المقررة من قبل المفوضية وخاصة البرامج القارية الشاملة مثل برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، والبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، إلخ.

27. على هامش هذا الاجتماع الوزارى ،نظم منتدى حول "النهج المتجدد للتسريع بربط أفريقيا: تعميم معبر واحد". وكان الهدف من هذا المنتدى هو التعرف على الوضع فيما يتعلق بالمعبر الواحد في أفريقيا وبحث طرق تعميمه في القارة بأكملها من أجل تسهيل التجارة الأفريقية البينية، وتنقل الأشخاص. وقد شاركت في هذا المنتدى الذي تم تنظيمه تحت إشراف الوكالة اليابانية للتعاون الدولى، بالتعاون الوثيق مع النيباد، المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات دولية، والقطاع الخاص.

التوصيات:

(1) من أجل أن يفي قسم إدارة وتنسيق الشراكات بالالتزامات المنوطة به ، يجب على الأجهزة المختصة أن تمنحه الاعتمادات المناسبة من الميزانية.

(2) يجب على لجنة الممثلين الدائمين اتخاذ موقف حول السابقة الناجمة عن دعوة دولة تخضع للعقوبة إلى اجتماع تميز بحضور أغلبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وتوضيح وضع مؤتمر طوكيو الدولي المعنى بالتنمية في أفريقيا، فيما يتعلق بعدم إخضاع تنظيم اجتماعاته للإجراءات الداخلية للإتحاد الأفريقى؛

(3) كذلك، يتعين على لجنة الممثلين الدائمين وضع قواعد واضحة تنظم الرئاسة المشتركة للاجتماعات مع الشركاء وتحدد طرق مشاركتها وكذلك طرق مشاركة البلد المضيف؛

(4) ينبغى أن يخضع الاقتراح المتعلق بتقليص دورة انعقاد مؤتمرات القمة لمؤتمر طوكيو الدولي المعنى بالتنمية في أفريقيا، من 5 إلى 3 سنوات لنقاش معمق في أقرب وقت ممكن في إطار تطبيق مبدأ التناوب؛

(5) يجب على المفوضية ، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الفرعية للتعاون متعدد الأطراف والنيباد، أن تعمل على تنفيذ الأنشطة الواردة في مصفوفة تنفيذ خطة عمل يوكوهاما 2013–2017. ولهذا الغرض يجب عليها أن تتصل بحكومة اليابان لتكون لديها فكرة محددة حول البرمجة السنوية للأنشطة وطرق التمويل.

ج. **أفريقيا –الوطن العربى**

متابعة تنفيذ قرارات الكويت

28. خلال الفترة قيد البحث، تابعت اللجنة الفرعية ،ممثلة برئيسها، تنفيذ القرارات المعتمدة من قبل القمة الأفريقية العربية الثالثة المنعقدة في الكويت يومي 19 و 20 نوفمبر 2013. وفي هذا الصدد، قامت المفوضية بالتعاون مع جامعة الدول العربية، بإعداد مشروع خطة عمل للفترة 2014–2016 من أجل تسهيل تنفيذ القرارات المعتمدة. وتتضمن الوثيقة الإجراءات الجماعية و/أو الفردية التى يتعين اتخاذها من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي و/أو الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

29. *تم تقديم خطة العمل إلى الاجتماع الخامس للجنة المعنية بتنسيق الشراكة الأفريقية العربية الذي* عقد في الكويت في 18 فبراير 2014 والذي يعتبر رئيس اللجنة الفرعية أحد الأعضاء الممثلين للجانب الأفريقي فيها. وبعد بحث الوثيقة، أوصت لجنة التنسيق الأمانتين بإثرائها وإعادة تقديمها إليها في وقت لاحق.

30. عملا بهذه التعليمات، تم تنقيح خطة العمل لتشمل جميع المساهمات من مختلف الإدارات الفنية للمفوضية وجامعة الدول العربية. وتم تقديم النسخة المعدلة من جديد

إلى اللجنة المعنية بتنسيق الشراكة الأفريقية العربية خلال دورتها الاستثنائية التي عقدت في القاهرة، مصر، في 22 أبريل 2014. وبعد بحث الخطة والموافقة عليها، أكدت اللجنة على ضرورة أن تخصص المفوضية وجامعة الدول العربية الميزانية اللازمة لتنفيذ الأنشطة.

31. ستعقد لجنة التنسيق اجتماعها المقبل في شهر أغسطس 2014 في أديس أبابا، إثيوبيا على مستوى كبار المسؤولين وسيعقبه اجتماع وزاري يعقد في سبتمبر 2014 على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

-تنفيذ المبادرات الثلاث من صاحب السمو أمير دولة الكويت

32. خلال الاجتماع الخامس للجنة المعنية بتنسيق الشراكة الأفريقية العربية الذي عقد في 18 فبراير 2014 في الكويت، قدم ممثل دولة الكويت تقريرا عن وضع تنفيذ المبادرات التي اتخذها صاحب السمو أمير دولة الكويت، خلال القمة الأفريقية العربية الثالثة وهي (1) منح قرض بشروط ميسرة قيمته مليار دولار أمريكي للدول الأفريقية من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية على مدى فترة خمس سنوات، (2) توفير مليار دولار أمريكي لدعم الاستثمارات وتأمين وتطوير البنية التحتية وذلك بالتنسيق مع البنك الدولي وغيره من المؤسسات الدولية (3) إقرار جائزة سنوية قيمتها مليون دولار أمريكي للبحوث والتنمية في أفريقيا.

33. في هذا الصدد، أُبلغت لجنة التنسيق بإنشاء لجنة وطنية لتنسيق ورصد تنفيذ هذه المبادرات من قبل الحكومة الكويتية. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن وزير الخارجية الكويتي قد اتصل بنظرائه الأفريقيين من خلال مراسلات لتذكيرهم بهذه المبادرات ودعوتهم إلى الاستفادة منها عن طريق تقديم مشاريع. وطلب الوزير أيضا من الطرفين الأفريقي والعربي تشجيع مؤسساتهما المالية على المشاركة في تمويل المشاريع الكبرى التي يمكن تقديمها إلى اللجنة للنظر فيها في إطار تنفيذ مبادرات صاحب السمو. لم يتلق الطلب المقدم من مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية

للمشاركة في أعمال اللجنة الوطنية المكلفة بالمبادرات ردا إيجابيا من الجانب الكويتي. ومع ذلك، تلتزم اللجنة الوطنية بتقديم تقارير دورية عن تنفيذ هذه المبادرات.

34. خلال الدورة الاستثنائية للجنة التنسيق، أفيد بأنه تمت الموافقة على مبلغ 175 مليون دولار أمريكي لتمويل مشاريع البنية التحتية في 10 بلدان أفريقية. وقد وافق الجانب الكويتي على تقديم المزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية.

– *تنفيذ المقرر المتعلق بالمعهد الثقافي الأفريقي العربي*

35. وفقا لتوصيات الفريق المشترك للاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية المكلف بتقييم أداء المعهد الثقافي الأفريقي العربي، التي وافقت عليها القمة الأفريقية العربية الثالثة، تم تحويل المساهمة الجزئية للاتحاد الأفريقي في ميزانية المعهد لعام 2013 بما قيمته 150,000 دولار أمريكي. وفي المقابل، لم يتم اتخاذ أي إجراء للموافقة على مبلغ 100,000 دولار أمريكي المتبقي.

36. أبلغ المدير العام للمعهد الذي تم تعيينه من قبل جامعة الدول العربية مؤخرا المفوضية وجامعة الدول العربية باستقالته، معربا عن قلقه إزاء الصعوبات المالية والإدارية التي تواجه المعهد. وإضافة إلى ذلك، طلب الاجتماع الخامس للجنة تنسيق الشراكة الأفريقية العربية من المفوضية وجامعة الدول العربية إيجاد حل دائم لمشاكل المعهد على جناح السرعة.

التوصيات:

(1) يجب على المفوضية، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، الشروع على وجه السرعة في تنفيذ خطة العمل المعتمدة في إطار تنفيذ قرارات القمة الأفريقية العربية الثالثة؛

(2) إن الدول الأعضاء مدعوة إلى الاستفادة على نحو فعال من مبادرات صاحب السمو أمير دولة الكويت، وخاصة فيما يتعلق بالقرض الميسر بما قيمته مليار دولار أمريكي والممنوح للبلدان الأفريقية من خلال تقديم مشاريع تسهم في النهوض بالبرامج القارية للاتحاد الأفريقي؛

(3) يجب على المفوضية وجامعة الدول العربية اتخاذ تدابير عاجلة للتغلب على التحديات المستمرة التي تواجه المعهد الثقافي الأفريقي العربي، بما في ذلك سد الفجوة في إدارة المعهد نتيجة استقالة المدير العام.

دال. منتدى أفريقيا – كوريا

37. شهدت الشراكة بين أفريقيا– كوريا زخما جديدا مع تخصيص حكومة سيول مبلغ خمسمائة ألف دولار أمريكي في ديسمبر 2013 لتنفيذ بعض الأنشطة المدرجة في خطة العمل. وبعد تلقي المفوضية هذه الأموال عقب اعتماد الميزانية البرنامجية لعام 2014 والمصادقة عليها، كان يتحتم إيجاد وسيلة لإنفاق هذه الأموال في نطاق الوقت المحدد من قبل الجهة المانحة، أي قبل نهاية عام 2014.

38. لهذا الغرض، تم تخصيص هذه الأموال لإدارات محددة في إطار أنشطتها التي لم تخصص لها اعتمادات في الميزانية والتي تتعلق أساسا بعناصر من خطة العمل. وعليه، فقد استفاد من هذه المنحة مكتب الرئيسة، وإدارات الزراعة والاقتصاد الريفي، والموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا، والتجارة والصناعة.

39. في إطار المنتدى الرابع بين أفريقيا – كوريا المقرر عقده خلال عام 2014، اتصلت سفارة بوركينا فاسو، من خلال مذكرة شفهية مؤرخة 8 مايو 2014، بالمفوضية لتقديم عرضها لاستضافة المنتدى المذكور. وعلاوة على ذلك، أعربت سفارة كوريا في أديس أبابا بشدة عن رغبة حكومتها في عقد المنتدى في نهاية عام 2014. فضلا عن ذلك، تمت إحالة مشروع مصفوفة تنفيذ خطة العمل 2013–2015 إلى الجانب الكوري. ولم يتم تلقي تعليقاته حتى الآن.

40. فيما يتعلق بالصعوبات، تجدر الإشارة إلى أنه تم استلام الأموال التي خصصتها كوريا بعد اعتماد الميزانية البرنامجية لعام 2014، مما تسبب في تأخير بدء عملية تنفيذ الأنشطة.

التوصيات:

(1) ينبغي للجنة الممثلين الدائمين إبداء الرأي في إمكانية عقد المنتدى الرابع بين كوريا وأفريقيا في عام 2014؛

(2) ينبغي لها أيضا بحث الطلب المقدم من بوركينا فاسو لاستضافة المنتدى المذكور واتخاذ قرار تتولى المفوضية إحالته إلى بوركينافاسو؛

(3) سترصد المفوضية وتيرة تنفيذ الأنشطة من قبل الإدارات الفنية المستفيدة من الأموال الكورية وستتخذ جميع الخطوات اللازمة لتقديم تقرير سردي وتقرير مالي على أساس مؤقت في البداية وعلى أساس نهائي بعد استنفاد الأموال المخصصة.

هاء. شراكة أفريقيا – الهند

41. نظرا للعملية الانتخابية التي انتهت مؤخرا، كان الجانب الهندي قد اقترح تعليق الأنشطة المتعلقة بشراكة أفريقيا –الهند مؤقتا على أن يتم استئنافها بعد أداء اليمين الدستورية من قبل الحكومة الجديدة. وفي هذا الصدد، ستستأنف الأعمال التحضيرية للمنتدى الأفريقي الهندي الثالث في الوقت المناسب.

42. في الوقت الراهن، يتمثل مصدر القلق الرئيسي في تفعيل المعاهد الأفريقية الستة (6) التي تبرعت بها حكومة الهند خلال القمة الأفريقية الهندية الثانية التي عقدت في 25 مايو 2011 في أديس أبابا، إثيوبيا. وفي هذا الصدد، أرسلت المفوضية مذكرة شفهية بتاريخ 22 مايو 2014 إلى جميع الدول الأعضاء التي عرضت استضافة هذه المعاهد لبيان وضع تنفيذ هذه المعاهد.

التوصيات:

(1) ينبغي للمفوضية، بالتعاون مع اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف، متابعة عملية إنشاء هذه المعاهد مع الدول الأعضاء.

(2) ينبغي للمفوضية، بالتعاون مع اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف، استئناف عملية التحضير للقمة الأفريقية الهندية الثالثة مع الفريق الحكومي الجديد في الهند.

واو – الشراكة بين أفريقيا–الصين

43. تابعت اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف العرض الشفهي لجنوب أفريقيا حول التحضيرات المتخذة تمهيدا لمنتدى التعاون بين أفريقيا والصين. وخلصت إلى أنّ التحضيرات للاجتماع الوزاري لعام 2015 لا تزال جارية.

44. خلال الاجتماع الوزاري الخامس للمنتدى المنعقد في يوليو 2012، تم تعيين جنوب أفريقيا رئيسا مشاركا للمنتدى. وبناءً على هذا التعيين، تقرّر عقد الاجتماع الوزاري السادس في جنوب أفريقيا خلال الفصل الأخير من 2015. ومن المقرر عقد اجتماعين لكبار المسؤولين قبل الاجتماع الوزاري. وفي إطار التحضير للاجتماع الأول لكبار المسؤولين، سيعقد اجتماع في جنوب أفريقيا من 4 إلى 7 يونيو بمشاركة الأمانة الصينية للجنة متابعة المنتدى. وسيتضمّن جدول الأعمال البنود التالية: (1) موعد انعقاد اجتماع كبار المسؤولين؛ (2) طرق إرسال الدعوات؛ (3) جدول أعمال وبرنامج عمل اجتماع كبار المسؤولين؛ (4) الأحداث الموازية.

التوصيات:

(1) يجب أن تقوم المفوضية، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف، باتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان نجاح التحضيرات لعقد الاجتماع الوزاري القادم للمنتدى في 2015 في جنوب أفريقيا؛

(2) يجب أن تقدم جنوب أفريقيا إلى اللجنة الفرعية إلى اللجنة الفرعية تقريرا عن نتائج الاجتماع التحضيري الذي سيعقد من 4 إلى 7 يونيو 2014 في جنوب أفريقيا؛

(3) استنادا إلى هذا التقرير، تقوم المفوضية بالتعاون الوثيق مع اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف، باتخاذ التدابير اللازمة لضمان نجاح اجتماع كبار المسؤولين.

زاي– الشراكة بين أفريقيا–أمريكا الجنوبية

45. من أهم توصيات القمة الثالثة لأفريقيا–أمريكا الجنوبية المنعقدة في ملابو، غينيا الاستوائية من 20 إلى 22 فبراير 2013، دعوة الطرفين إلى إنشاء فريق عمل

متخصص مشترك يتولى استكمال الاتفاق حول آلية تمويل المشاريع وتنفيذ المشاريع المحددة من خلال استخدام الموارد الوطنية والإقليمية المتوفرة.

46. يواجه فريق العمل المتخصص المشترك صعوبات كبيرة فيما يخص إنشائه. فبالرغم من المساعي التي قامت بها نيجيريا باعتبارها منسق الجانب الأفريقي لدى البرازيل، منسق جانب أمريكا الجنوبية وفنزويلا، لم يتم بعد إعطاء قوة دفع لعملية التنفيذ.

التوصيات:

(1) يجب أن تقوم اللجنة الفرعية، بالتعاون الوثيق مع المفوضية ومنسق الجانب الأفريقي، ببحث سبل ووسائل تفعيل هذه الشراكة الهامة نظرا لما تتمتع به أمريكا الجنوبية من طاقات كامنة.

(2) إذا تعذّر الخروج من حالة الجمود التي تميّز هذه الشراكة منذ نهاية قمة ملابو في فبراير 2013، يتعيّن على لجنة الممثلين الدائمين تقديم توجيهاتها حول طرق المضي قدما.

حاء- الشراكة بين أفريقيا-تركيا

47. عكفت اللجنة الفرعية على بحث وضع التحضيرات للمنتدى الثاني بين أفريقيا وتركيا المقرر عقده في ملابو، غينيا الاستوائية خلال شهر نوفمبر 2014.

48. شرعت اللجنة الفرعية في بحث مشاريع وثائق القمة وهي الإعلان (الذي أعدته المفوضية)، والخطة المشتركة لتنفيذ الشراكة بين أفريقيا -تركيا 2014-2018 (التي أعدتها تركيا) والتي قامت اللجنة بإدخال تعديلات عليها. ومن أهم هذه التعديلات أن يحترم نهج الشراكات مبدأ التخصص لتقتصر مجالات التعاون على تلك التي تنحصر في المزايا النسبية لشركائنا.

49. كان من المقرر عقد هذه القمة في أكتوبر 2013 غير أن ذلك لم يتم بسبب وضع التحضيرات التي تقرّر أنها غير كافية لتبرير عقد القمة. ولقد تم تأجيل هذه الأخيرة لأنه لم يتم الشروع في تنفيذ أي مشروع من المشاريع الستة التي قدمها الجانب الأفريقي ووافق عليها الجانب التركي. وقد حوّلت تركيا يوم 10 أبريل 2014 إلى

المفوضية مبلغا قدره مليون دولار أمريكي لتنفيذ المشاريع ذات الأولوية المذكورة الجاري تنفيذها على مستوى الإدارات الفنية للمفوضية. وعليه، من الممكن إعداد تقرير عن الأنشطة خلال الأشهر القادمة.

50. فضلا عن ذلك، من المقرر عقد اجتماع لكبار المسؤولين في أنقره يوم 6 يونيو 2014 لبحث مشاريع وثائق عمل القمة ومسائل أخرى متعلقة بالسير الجيد للقمة المقرر عقدها في نوفمبر 2014. وسيشارك أعضاء هيئة مكتب اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف وهم تشاد وجزر القمر وتوجو وجنوب أفريقيا في هذا الاجتماع إلى جانب موظفي المفوضية. واقترحت اللجنة الفرعية أن تحل موريتانيا محل مصر الخاضعة للعقوبات، كنائب أول رئيس للجنة الفرعية باعتبارها رئيس لجنة الممثلين الدائمين.

التوصيات:

(1) يجب أن تقوم المفوضية، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف، بمتابعة تنفيذ المشاريع ذات الأولوية ورفع تقرير في هذا الشأن إلى لجنة الممثلين الدائمين.

(2) ستكون جمهورية موريتانيا الإسلامية جزءًا من الوفد الذي يضم أعضاء هيئة مكتب اللجنة الفرعية حيث تحل محل مصر الخاضعة للعقوبات، للمشاركة في اجتماع كبار المسؤولين المقرر عقده في أنقره يوم 6 يونيو 2014.

(3) يجب أن تقوم المفوضية، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف، باتخاذ كافة التدابير اللازمة لاستكمال الأنشطة والمهام المتعلقة بالتحضيرات للقمة الثانية بين أفريقيا وتركيا المقرر عقدها في ملابو، غينيا الاستوائية خلال شهر نوفمبر 2014.

(4) يجب أن تقوم لجنة الممثلين الدائمين، في أقرب وقت ممكن، بتحديد موعد عقد القمة خلال شهر نوفمبر 2014.

طاء- التقييم الشامل للشراكات

51.تنفيذا لمقرر المجلس التنفيذي EX.CL/DEC.770(XXIII) الصادر عن دورته العادية الثالثة والعشرين المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا من 19 إلى 23 مايو 2013، أُجريت دراسة حول تقييم كافة الشراكات بغية تحديد أهميتها بالنسبة لمصالح أفريقيا. وقد تم إعداد مشروع تقرير في هذا الشأن. وقبل عرضه على لجنة الممثلين الدائمين، سيتم بحثه من قبل كل من اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف والمفوضية.

التوصيات:

(1) يقدم التقرير عن تقييم الشراكات لبحثه من قبل اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف التي ستثريه بملاحظاتها وتعليقاتها.

(2) يتعيّن على المفوضية اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتمكين اللجنة الفرعية من بحث التقرير في أقرب وقت ممكن.

(3) تقوم اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف بتقديم التقرير إلى لجنة الممثلين الدائمين بعد بحثه.

الاستنتاجات في شكل توصيات عامة

52.أبرز هذا التقرير مجموعة التحديات التي تواجه اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف وقسم إدارة وتنسيق الشراكات. وعلى الرغم من التخفيف من هذه المشاكل بالتعاون الممتاز بين المفوضية واللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف فإنها تستدعي تدابير تصحيحية عاجلة لتمكين القسم الذي تشرف عليه اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف من الوفاء بالتزاماته النظامية. وتشمل هذه التدابير ما يلي:

(1) ضرورة تخصيص اعتمادات في الميزانية لقسم إدارة الشراكات يوزع بالتناسب على الأنشطة المندرجة ضمن مهامه.

(2) تعزيز قدرات التفاوض لكل من أعضاء اللجنة الفرعية وموظفي قسم إدارة وتنسيق الشراكات.

(3) إعداد نهج للشراكات قائم على التخصص لتقتصر مجالات التعاون على تلك التي تنحصر في المزايا النسبية لشركائنا.

(4) نظرا لكون الشراكات تندرج ضمن الإطار الاستراتيجي المستند إلى مبدأ تحقيق الفائدة لكل الأطراف، وكون تمويل أنشطة مختلف خطط العمل المعتمدة يقع حصريا على عاتق الشركاء، يجب إيجاد سبل لتصحيح هذا التباين الذي من شأنه أن يخلق أشكالا جديدة من التبعية.

(5) يجب أن تبحث اللجنة الفرعية التقرير عن تقييم الشراكات في أقرب وقت ممكن.

–

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2014

Report of The PRC sub-committee on multilateral cooperation January – June 2014

African Union

African Union

http://archives.au.int/handle/123456789/4541

Downloaded from African Union Common Repository